على هامش الصراحة

كل خميس

استذكاراً لصراحة (أبو كاطع)

إحسان شمران الياسري

قضية حمزة الخلف

لقد ورد في رواية أبو كاطع (قضية حمزة الخلف) العديد من المشاهد الناطقة التي تحكي قدرة الكاتب ودقته في وصف البيئة وشخوصها.. وكان من أجملها ذلك التقرير الذي كتبه رقيب الأمن عن حمزة الخلف.. وهو يواصل متابعة حمزة الخلف من الفندق الى الكراج..:

(٢)

ثم مشى في السوق، بخطوات منتظمة متأنية.. عصاه تتناوب الحركة مع ساقيه، حتى أوهمتني في البدء أنها تُستعمل تكئة، لكنني توثقت في ما بعد، أنها تمس أديم الأرض برفق، مثل منقار حمامة تلتقط الحب. وحين بلغ الشارع الفرعي المؤدي الى دائرة البريد توقف.. ثم عاود السير، وهو يُولي عصاه انتباهاً أكبر.. ساعتها ساورتني الشكوك بأن العصا ليست سوى مجس يختبر به باطن الأرض، بحثا عن نفق أو مخبأ لم يهتد اليه بخارطة - فما أسهل أن تخدع الخارطة في مثل هذه الأحوال. وما أصعب العثور على المعالم الصغيرة من خلال وصف الواصف- .

وما أن تجاوز دائرة البريد، التي شملها بنظرة فاحصة، حتى التقى به كهل أسمر هزيل الجسم، وعلى مبعدة أمتار بادره الكهل بابتسامة وسؤال:

- ما في يمينك يا حمزة؟ فرّد عليه، ملوّحاً بالعصا! - هي عصاي، أهش بها على غنم ضاعت.. وأمّا المآرب الأخرى فهي (أخرى) (بفتح الألف).. وبعد العناق الحار، سأله الكهل الهزيل ضاحكا: - لو أصدرت الحكومة أمراً بمنع حمل العصي في المدينة، شأنها مع الأسلحة النارية، فماذا أنت فاعل ياحمزة؟ أجابه المدعو حمزة بسخرية: - لكل حادث حديث.. سوف أتدارس الأمر مع سيد وناس، الخناس، الذي يوسوس في صدور الناس! وتضاحكا.. وتحدثا عن المدعو سيد وناس بود، وعبّرا عن رغبة بلقائه.. وافترقا على أمل لقاء لم يحددا زمانه ومكانه. بعد قليل من المشي الوئيد، كما وصفته آنفاً، انعطف في زقاق ضيق، تكثر فيه الحفر المليئة بالأوحال، عرفت في ما بعد أنه يدعى (عكد الأكراد). توقف عند خربة، وقرع بابها الصفيحي، فانفرج الباب عن باحة واسعة مكتظة بالغزل المنشورة، فأدركت أنه بيت حائك. لقد ضاع عليّ الكثير مما تبادلاه، ومع ذلك لابدّ من تسجيل ما تيسّر: الحائك - وبعد.. ؟ حمزة- ونداوي الصبر بالصبر.. الحائك - فلابدّ إذاً من الرشوة.. حمزة -.. واحد وصّفوا دوا لعيونه.. تمر خضراوي مشعوث بالدهن، يضعه على عينه لمدة ساعتين.. لكن صاحبنا بعدما أكمل عجن التمر بالدهن أكله.. وعندما لامه الحكيم أجاب: يدي استسهلت العملية.. لأن الفم أقرب من العينين.. وهكذا حالنا.. ما يقع تحت أيدينا نأكله مباشرة.. فكيف ندفع الرشوة؟! وهنا شاركتهما الحديث امرأة، لابد من أنها زوجة الحائك، تساءلت عن موضوع السمن.. وسمعت الحائك في ما بعد يقول: معلوم جنابك يا أبو مطشر كل شيء مغشوش في أيامنا هذي.. وأخيراً ودّعه الحائك وفتح له الباب، فرأيته كهلاً مربوع القامة (تفاصيل عن الدار والحائك في تقرير مُلحق) ،وكان المدعو حمزة يحمل (شفّاً) مما يستعمله الفلاحون غطاء في الصيف والشتاء، ألوانه جميلة، وبه نقوش غريبة.. طواه على شكل أسطوانة.. وبدا لي أن بداخله شيئا ثقيلا، فقد أمال جذعه قليلاً حين حمله على كتفه. تبعته حتى بلغ ساحة تجمع باصات الطرق الزراعية.. توجه وسط الزحام نحو باص معين، وكأن في رأسه بوصلة تهديه.. سلم على مساعد السائق، ودس في كفه الاجرة، أو شيئا آخر، ثم وضع (الشف) على المقعد خلف السائق مباشرة، وواصل سيره نحو الجانب الآخر من الساحة.. دار دورة كاملة، يبحث عن شيء لا أدريه، إنما الملاحظة الأولى التي سجلتها: تطلعه الدائم في هامات النخل العيط.. وأحسب أنها شواخص لمكان معين.. وقف بجوار نخلة ورفع رأسه كأنما يعد سعفها.. ولسبب ما انفرجت شفتاه، فبانت أسنانه متساوية كأسنان الحمار، مُصفّرة لكثرة التدخين. لوى عنقه فجأة فغضبتُ الطرف وتصنعتُ البحث عن هدف آخر في اتجاه مُغاير. استدار على عقبيه مزوراً مثل غزال تشمم رائحة الصياد واتخذ سبيلاً متعرجاً، وسط الزحام، نحو عربات باعة الخس والشلغم المطبوخ، حيث يتجمهر المسافرون والعمال العائدون من أعمالهم، ويتزاحم الصبايا والأولاد على جمع أوراق الخس علفاً لمواشيهم. تحسس جيبه، حين اقترب من عربة بائع الشلغم.. تلا ذلك مباشرة تلويح من كهل قصير القامة أسود البشرة كان يقف مع المتحلقين حول عربة بائع الخس. فتوجه نحوه وهو يردد: ياهلا بسيد وناس الذي يوسوس في صدور الناس، أجابه القصير: - لقد وسوست فعلاً، وسوف تستبدل قطعة الأرض كما أخبرتك..

- ولم لا؟ هذا زمن الكلاوات! - اسمعني مرة، ودعني أوسوس نيابة عنك.. وسوف تنتهي القضية كما تريد.. سحبه من ذراعه مبعدة ثلاثة أو أربعة أمتار، فتعذر عليَّ التقاط ما دار بينهما. ورجعا قرب عربة الخس يتضاحكان. ثم دعاه القصير المدعو سيد وناس مع إشارة باليد نحو الخس: - ياالله.. تفضل أبو مطشر خذلك راس.. فردّ عليه: - ما بقى حيل للراس! حينذاك انفجر القصير بضحكة صاخبة، سرت عدواها الى حمزة..

وعجبتُ.. ولما ينقض عجبي حتى الآن، من حرارة ذلك الضحك الناشيء عن القول: - خذلك رَاس.. - ما بقى حيل للراس؟! وإذ تحررا من سيطرة الضحك، كرر القصير دعوته على هذا النحو: - جد - بلا هزل، استخير لك راس.. أجابه المدعو أبو مطشر بحكاية: - ذات يوم، وكنت صبياً، اصطحبني عمي جوده، لكي أساعده على جلب مجموعة من الخرفان إلى هنا.. وإذا لم تخني الذاكرة، في هذا المكان كانت (الصفاه) وهنا على اليمين كان بستان الشيوخ المسّور.. وهنا صادفنا تاجر غنم، لم يساوم كثيرا، بل دفع لعمي الثمن الذي طلبه حالاً، ولم يكتم المرحوم فرحته إلا بصعوبة، والفرح كما اعتقد يفجر ينابيع الأريحية، أحياناً، ولذا سألني عمي، بعد تسلم المبلغ، وبلهجة تدليل: - اطلب أبن أخوي أطلب.. أي أكلة تشتهيها اليوم أشتريها لك..

دوختني المفاجأة.. عمي جوده، ما غيره، يدللني ويدعوني لطلب أي شيء؟!

تلفّتُ يمنة ويسرة، فواجهتني سلة الخس، وقد انتهى صاحبها على التو من غسل الرؤوس في مياه (محمولة) بستان الشيوخ.. وتراءت تلمع تحت أشعة الشمس، وما كنت قد تذوقت الخس من قبل، ولا عرفت اسمه، وكذلك عمي جوده، فأشرت بإصبعي نحو السلة وقلت: - أريد من هذا.

فاشترى عمي بدل الرأس رأسين، واحداً لي والثاني له، وبعد أن أكل رأس الخس تلمّظ وتمطق مرتين أو ثلاثا، ثم حرك كفه في الهواء دائرياً وقال:

- تهي بهي.. أربع فلوس وطاحن بالشط! لا هو فجل ويجوي اللسان.. لا هو بصل ويدّمع العين.. لا هو حامض ويحلب الريح. هذا مثل سوالف أبو البينه.. تهي بهي!! ضحك المدعو سيد وناس وقال: - هذا الوصف ينطبق على أمورنا أكثر مما ينطبق على الخس!! وأرجوك أن ترويها لملا نعمه، نيابة عني، وبدون تعليق. رفع حمزة كفه، ليوقف صاحبه عن الكلام وقال له: - نسيتُ أن أبلغك وصية ملاّ نعمة يقول: إن سيد وناس مثل زرّاع الفجل أو الرشاد يريد خلال أسبوعين أن يأكل.. أما نحن فنعرف مُقدماً بأن زرعنا نخل.. ولهذا نوطن أنفسنا على الصبر ست أو سبع سنوات، حتى يثمر النخل. قهقه سيد وناس تعبيراً عن عدم قناعته وقال: وهذي، المرة بلّغه عن لساني: هل زرع في بستانه (فحلاً)، فالنخل لا يثمر بدون تلقيح.. والبغل لا يُلقح النخل!! وكان حمزة في سبيله إلى قول شيء ما، حين هتف مساعد السائق بصوت عال: - أبو مطشر.. استعجل استعجل.. ساعتها قال لصاحبه مُلهْوجاً: (مرة ثانية نتشاوف ونتدارس القضية اللي بيني وبينك).. ثم أوسعَ الخطى مُهرولاً، وحشر نفسه خلف السائق. وتحرك الباص.

عدت مسرعاً، علني أدرك صاحبه سيد وناس لكنه اختفى بطريقة مُريبة.

وفي ختام تقريري أضع أمام سيادتكم بعض المقترحات والاستنتاجات:

١- التحري الدقيق عن ماضي وحاضر سائق الباص رقم ٧٧ كوت. ٢- أن تنظم لي صلة مباشرة مع وكيلنا في المنطقة التي يسكنها حمزة.

٣- أشدد على ضرورة تنظيم شبكة الأمن هنا، وفقاً للأسلوب العنقودي.

أما الاستنتاج الأساسي فهو أن المنطقة موبوءة بالغرباء فعلاً، وإنهم يتحركون بين الناس، مثل الناس، ومن هنا منشأ الصعوبة في مكافحتهم. والاستنتاج الأخير هو وجود حالة من التذمر بين الناس الذين يراجعون دوائر الدولة.. ولابد من معرفة الأسباب الحقيقية.

ب. ع. ب
٢١٨
١٩٦٣/٤/٩

بين إثارة «الفتنة» واستقلال القضاء

حسين عبد الرازق

منذ أصدر المستشار «حسام الغرياني» - رئيس محكمة النقض رئيس مجلس القضاء الأعلى قراره بتشكيل لجنة برئاسة المستشار «أحمد مكي» - نائب رئيس محكمة النقض سابقا واحد من أبرز قضاة تيار الاستقلال بين القضاة لتعديل قانون السلطة القضائية، وهناك جدل وخلاف حاد بين قضاة مصر، طرفاه مجلس إدارة نادي القضاة برئاسة المستشار أحمد الزند من ناحية، وتيار الاستقلال ومجلس القضاء الأعلى من ناحية أخرى.

وتعديل قانون السلطة القضائية (رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢) مطلب أساسي لقضاة مصر منذ عام ١٩٦٨، فرغم أن في مصر «قضاة مستقلون» فاستقلال السلطة القضائية مازال منقوصا، ومنذ عام ١٩٩١ انشغل القضاة في ناديهم بصياغة مشروع قانون جديد لاستقلال القضاء، وتقدموا لوزارة العدل عام ٢٠٠٥ بمشروعهم بعد موافقة الجمعية العمومية لنادي القضاة عليه، وتضمن المشروع تعديل ٣٥ مادة من القانون القائم، وإضافة ٧ مواد جديدة منها: مادتان لتنظيم شؤون نادي القضاة، وإلغاء ٥ مواد وإضافة ٤ مواد انتقالية، وتخصيص موازنة مستقلة تدرج كرقم في الموازنة العامة للدولة ويكون مجلس القضاء الأعلى هو المتحكم في الموازنة، ورفع يد وزارة العدل والسلطة التنفيذية عن القضاء «فممثل السلطة التنفيذية - وهو وزير العدل - خوله القانون اختصاصات سلبت من مجلس القضاء الأعلى وصلت إلى ٥٨ اختصاصا أصيلا»، ونقل تبعية التفتيش القضائي من وزارة العدل إلى مجلس القضاء الأعلى، وتحديد قاعدة عامة لندب القضاة على أن يتم الندب بموافقة مجلس القضاء الأعلى» باعتباره صاحب الاختصاص الأصيل في النظر في كل ما يتعلق بشئون القضاة وأعضاء النيابة العامة، ولا يكون الندب بواسطة غيره وسيلة للترغيب أو للتهريب وخضوعا لأهواء السلطة التنفيذية»، وأن يكون اختيار معظم أعضاء مجلس القضاء الأعلى عن طريق الانتخاب.

وقبل صدور قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى بتشكيل لجنة تعديل قانون السلطة القضائية، أعلن المستشار أحمد الزند رئيس نادي قضاة مصر في مايو الماضي عن أن تعديلا في قانون السلطة القضائية «يجري حاليا على قدم وساق» وأن المجلس الأعلى للقضاء انتهى من إعداد تصور شامل للتعديل المرتقب، خاصة أن هناك «تطابقا في وجهات النظر» حول المواد المراد تعديلها بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، وأضاف الزند أن التعديل المرتقب سيتم عرضه على نادي القضاة وجميع أندية القضاة في الأقاليم، وأعضاء الجمعيات العمومية للمحاكم وإبداء الرأي حولها، وأشار رئيس نادي القضاة إلى أن علاقة النادي بوزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى «طيبة ومتوازنة».

غضب الزند

ولكن وبمجرد صدور قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس محكمة النقض «المستشار حسام الغرياني» والذي يطلق عليه بصفته «شيخ القضاة»، بتشكيل لجنة تعديل قانون السلطة القضائية برئاسة المستشار أحمد مكي وعضوية المستشارين أحمد سليمان «رئيس الاستئناف» وسعيد محمد «المحامي العام بالنقض»، وأحمد فتحي قرمة «رئيس الاستئناف» ومحمود عطية أبوشوشة «رئيس المحكمة» وأحمد محمد حمدان «وكيل نيابة النقض» وإعلان مكي أن «اللجنة ستطلب من القضاة عبر أندية القضاة والمحاكم التقدم بكل اقتراحاتهم وتصوراتهم لتحقيق استقلال القضاء الكامل، كما سنطالب كل مواطن لديه أفكار بتقديمها ليكون عمل اللجنة كرنفالا للحرية، ولضمان أن يعبر القانون الجديد عن رغبات القضاة ورأي الأمة» وأمله أن تنتهي اللجنة من عملها وإعداد التعديلات المطلوبة قبل إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة ليصدر مرسوم بقانون بها قبل الانتخابات التي ستجري تحت إشراف قضائي كامل، لتعزيز ثقة المجتمع في الانتخابات» وأن اللجنة ستضع نصب أعينها مطالب القاعدة العريضة من القضاة ويأتي في مقدمتها عدم ندب القضاة إلى المؤسسات والمصالح الحكومية لتتحقق بينهم المساواة في المرتبات ويبتعدوا عن الخضوع للإغراءات المالية، وتداول المراكز الإدارية في مختلف المواقع القضائية، ووضع ضوابط صارمة لاختيار النائب العام بواسطة المجلس الأعلى للقضاء، وكذلك اختيار رئيس محكمة النقض ليكون من اختصاص الجمعية العمومية للمحكمة، ووضع سلطة تأديب القضاة في يد القضاة أنفسهم ونزع سلطة تحريك دعوى التأديب من عهدة وزير العدل، «فالوضع الذي خلقه النظام السياسي بأن يتدخل رئيس الجمهورية في اختيار القيادات القضائية التي تملك سلطة التأثير على صناعة القرار، خلق مناخ من العلاقات المتشابكة، وجعل تلك القيادات تدين بولائها لمن اختارها وليس لإقامة دولة العدل».. بمجرد صدور قرار تشكيل اللجنة، ورغم هذه التصريحات المهمة الشارحة والموضحة لدورها، انقلب موقف المستشار أحمد الزند رئيس نادي قضاة مصر ١٨٠ درجة. فاتهم «الزند» رئيس مجلس القضاء الأعلى أنه اختار المستشار الجليل أحمد مكي لرئاسة لجنة تعديل القانون بحكم الصداقة التي تجمع بينهما واتفاقهما في الأفكار بالانتماء لتيار «الاستقلال»، وكذلك كل أعضاء اللجنة بما يضع علامة استفهام حول القانون الذي يريد إقراره.. كيف يدور بخلد رئيس محكمة النقض اقتصار عضوية اللجنة على هؤلاء فقط لإعداد قانون يتعلق بصميم عمل القضاة وأدق تفاصيل حياتهم؟! هذا أمر يدعو للدهشة، وأضاف أن لجنة مكي لديها قانون جاهز تعمل على إقراره «.. هناك تيار يحاول فرض وصايته على القضاة وفرض رؤية معينة نحو تغيير نصوص القانون، وهذا ما لا نقبله أو نقر به أمرا واقعا، ونحن لا نريد تعديلا على وجه السرعة يدفعنا لقبول وإقرار تعديلات لا تعبر عن طموحات المجتمع والمتغيرات التي اعترته».

عمومية طارئة

وساند الزند المستشار «محمد عزت عجوة» رئيس نادي قضاة الإسكندرية والمستشار «إسماعيل بسيوني» رئيس نادي قضاة الإسكندرية السابق، ودعا «عجوة» لجمعية عمومية طارئة لنادي قضاة الإسكندرية حضرها بعض رؤساء أندية الأقاليم وكذلك المستشار حسام الغرياني رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي دافع عن قراره، وفشل الاجتماع في إصدار توصية برفض اللجنة التي شكلها مجلس القضاء الأعلى لتعديل قانون السلطة القضائية، وهاجم المستشار أحمد الزند والمستشار محمد عزت عجوة.

واتهم المستشار هشام جنينة المستشارين الزند وعجوة بوجود خلافات شخصية تقف وراء رفضهم لجنة مجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار أحمد مكي، وقال إن تعديل القانون قبل الانتخابات البرلمانية «أمر ضروري لرفع يد السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية»، ووصف المستشار زغلول البلشي نائب رئيس محكمة النقض الجمعية العمومية الطارئة لنادي قضاة الإسكندرية بأنها «قلبت الجمع على الجامع» متعجبا ممن يتحدثون الآن عن استقلال القضاء، وهم من كانوا يخطبون ود المستشار ممدوح مرعي وزير العدل السابق «الذي أتى بهم»، في إشارة إلى تدخل وزارة العدل والأمن في انتخابات نادي قضاة مصر الأخيرة التي أسقط خلالها تيار الاستقلال وصعد الزند ومن معه إلى مجلس إدارة النادي، وقال المستشار أشرف زهران رئيس محكمة استئناف الإسماعيلية، إن الجمعية الطارئة لنادي قضاة الإسكندرية كشفت عن «عدم وجود أسباب موضوعية لرفض لجنة المستشار أحمد مكي، وأنها مجرد أهداف شخصية للداعين لها».

ولن يحسم هذا الجدل وتوضع نهاية للخلاف داخل صنوف السلطة القضائية، إلا بتحقيق ما أعلنه المستشار أحمد مكي في نهاية الأسبوع الماضي، من أن اللجنة ستعقد جلسة مداولة لمدة ٣ أيام بدءا من يوم الأربعاء ١٧ أغسطس لإقرار تصورات اللجنة المبدئية للتعديلات المقترحة لقانون السلطة القضائية الجديد، في ضوء ما وصل من مقترحات وتصورات من القضاة، وسيتم رفع تقرير مبدئي للمستشار حسام الغرياني رئيس مجلس القضاء الأعلى، على أن يتم طرح التعديلات المقترحة للنقاش العام على جموع القضاء وسائر المواطنين بمجرد الانتهاء منها، لتكوين رؤى وأفكار حول المقترحات تمهيدا لإرسالها إلى المجلس العسكري لإصدار مرسوم بقانون بتعديل قانون السلطة القضائية، مؤكدا أن «تعديل قانون السلطة القضائية قبل الانتخابات سيكون دليلا على حرص المجلس العسكري على ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات». فهذه الممارسة الديمقراطية هي الكفيلة وحدها بالقضاء على ما تصوره البعض «فتنة» في صفوف القضاة.

وثيقة الأزهر

فريدة النقاش

بصرف النظر عن مضامين الوثيقة وما تثيره من جدل ومن اختلاف أو اتفاق مع بنودها فإن قيام عدد من المثقفين باستدعاء الأزهر للخوض في السياسة هو عين الخطر ومنبع القلق ذلك أن مؤسسة دينية تعليمية حكومية تتصدر المشهد السياسي وتصدر وثيقة سياسية تكتسب بها مشروعية ممارسة السياسة وإدخال الدين فيها وذلك على العكس من التوجهات العالمية الحديثة التي ترى أن فصل الدين عن السياسة هو المقدمة الضرورية لبناء دولة مدنية ديمقراطية عصرية مرجعيتها مبدأ المواطنة والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تساوي بين البشر جميعا، وتستلهم قيمها العليا من كل الديانات السماوية وغير السماوية ومن كل الثقافات دينية وغير دينية،

أي أن الديانات موجودة فيها بروحها ومثلها وإن لم يكن بنصوصها، فالنصوص الدينية هي عادة حمالة أوجه كما سبق أن قال سيدنا «علي بن أبي طالب» عن القرآن الكريم والدعوة لفصل الدين عن السياسة لا تعني بحال فصل الدين عن الحياة لأن الدين هو جزء أصيل من هذه الحياة يستحيل إبعاده عنها ومن يحاول أن يفعل ذلك سوف يكون كمن يحرث في البحر، ولكن الخطر كل الخطر يتمثل في إقحام الدين في السياسة إذ الدين ثابت ومقدس والسياسة متغيرة ودنيوية.

وليس صحيحا أن الإسلام لم يعرف في تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف في الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية، لأننا إذا ما احتكمنا إلى واقع الحال في البلدان العربية والإسلامية السنية سوف نجد أن دولة مثل المملكة العربية السعودية ومنظمة مثل منظمة طالبان التي هيمنت في فترة سابقة على الحكم في أفغانستان هما دولتان دينيتان بمعنى ما، وبناء على قراءتهما النصية للشريعة الإسلامية جرى اضطهاد النساء واستعبادهن واستبعادهن، ولعل الجدل الدائر الآن في المملكة العربية السعودية حول حق المرأة في قيادة السيارة أن يكون دليلا رمزيا على اعتبارهن مواطنات من الدرجة الثانية ناهيك عن الحقوق الأكبر مثل حق الترشيح والانتخاب الذي سبق أن عرفته البشرية منذ ما يزيد على قرن من الزمان، كذلك يطلق السعوديون على الشيعة وصف «الرافضة» وتجري محاصرتهم واضطهادهم لأنهم ليسوا من «السنة» ،أما سجل طالبان في هذا السياق فهو أضل سبيلا وأشهر من أن نصفه مجددا سواء في احتقار النساء واستبعادهن من التعليم والعمل أو اضطهاد أصحاب الديانات الأخرى أو مصادرة الحريات العامة.

ففي الحالتين العصريتين في كل من المملكة العربية السعودية وأفغانستان في ظل طالبان فإن التضييق على حرية التعبير والتنظيم والحريات الشخصية عامة كان ومايزال سياسة مقننة وتستمد مشروعيتها من قراءة معتمدة للنصوص الدينية.

وتقف الدولة الإيرانية الحديثة شاهدا على الانتهاكات ضد حقوق الإنسان كدولة دينية شيعية ،ومن التناقضات البارزة في وثيقة الأزهر والتي كان محتما الوقوع فيها بحكم منطقها ذاته هو تأكيدها في البند الخامس على الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية والعربية والمتسقة مع الخبرة الحضارية الطويلة للشعب المصري في عصوره المختلفة.. إلخ.

ثم تأتي الوثيقة في البند السادس لتنص على تأكيد الحماية التامة والاحترام الكامل لدور العبادة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وضمان الممارسة الحرة لجميع الشعائر الدينية، أي أن الوثيقة تستبعد من حرية الاعتقاد هؤلاء المواطنين، البهائيين على سبيل المثال الذين لا ينتمون لأي من الديانات الثلاث وتحجب عنهم الحق في بناء دور عبادة لهم، وهو الحجب الذي يمتد ليشمل البوذيين والهندوس والتاويين ومن يعتنقون ديانات أخرى في جنوب السودان على سبيل المثال، هذا الجنوب الذي كان أحد أسباب انفصاله عن الوطن الأم قيام الدولة الدينية في السودان التي تميز ضد المواطنين من غير المسلمين السنة، وباسم الشريعة الإسلامية انتهكت الحكومات المتعاقبة في السودان كل الحريات العامة دون استثناء مما أدى ضمن عوامل أخرى إلى تقسيم البلاد.

لكل هذه الأسباب أخشى أن يكون في استدعاء الأزهر إلى العمل السياسي دعوة ضمنية لدولة دينية من نوع جديد قد تكون متسامحة وسطية - كما يقال - لكنها تميز ضد البشر على أساس معتقداتهم وهي الطامة الكبرى.

ما بعد القانون ... "مختارية" الحكومة ونقابتها الصحفية

بعد أن تم إقرار نص معدل لقانون حقوق الصحفيين هدأت حمى الجهات الحكومية والنقابية التي رغبت بتمريره كما أخذت الجهات التي قاومته ورفعت شعار الدفاع عن حرية التعبير نفساً متوثباً. النص الذي تم تمريره يختلف بنسبة عالية جداً عن النص القادم من مجلس الوزراء الذي استلهمه بدوره من نص كتب في نقابة الصحفيين الحالية ،وهذا أمر يدفعنا إلى التساؤل أصلاً عما أراده المشرع (الحكومي والنقابي)من النص الأصلي .

قيس قاسم العجرش

كان هناك طلب من عدد كبير من الإعلاميين لتأجيل الإقرار من أجل مناقشة أوفى كي نخرج بقانون (محترم) ، النصّ تغيّر والتعديلات طالت كل زاوية فيه وتقدمت الروح التي كتبته مرّة أخرى لتحاول دفعه بكل السبل بالرغم من إرادة أهم الصحفيين والإعلاميين ولا أحد يزايد على حرفيتهم.

لم تأخذ رئاسة مجلس النواب بهذا الطلب ولم تمهل المجتمع الإعلامي الحقيقي مزيداً من البحث والاستقصاء لآراء جديدة تختلف عن تلك التي كتبت النص المنسوخ.

ومع ذلك فقد تغيرت بنود كثيرة فيه ، تم تعديل البعض منها وتم حذف البعض الآخر، لكن النص الأخير والنهائي يحمل مفاجأة ، إذ لا يتضمن هذا النص أي التزامات مهنية معيّنة تجاه حماية المعلومة التي يستخدمها الصحفي في عمله ، لا يحوي النص الممرر أي حقوق إضافية للصحفيين غير تلك التي أقرّها قانون العمل والضمان الاجتماعي ، لا يحوي النص الممرر امتيازا للصحفي يمكنه من (حرية التعبير وخدمة الحقيقة) كما تقول الأسباب الموجبة لإصداره.

وتم ضرب عرض الحائط بكل تقارير منظمة (المادة ١٩) العالمية ومنظمات أخرى مهتمة بالحريات الصحفية حول العالم

اليوم نحن مع وقفة والقانون الذي سيدخل حيز التنفيذ ، الوقفة تقتضي أولا مراجعة هوّية الإرادة التي رغبت ابتداء بجعل الصحفيين هم فقط من ينتمي إلى نقابة الصحفيين الحالية ، مطوحة بحرّية الانتساب إلى النقابات عرض الحائط الواردة في الدستور ، لنلاحظ إننا نتحدث هنا عن دستور وليس كتيباً لإشارات المرور. وهذه الوقفة عليها أن تراجع (نوايا) الإرادة التي قدمت القانون وما تنوي من فعلها عبر النصوص العاملة والتي لا تمنح بقدر ما تتقيد وتتدخل وتنصب من النقابة الحالية حكماً غير مستحكم .

ومع كل التعديلات نجحت هذه الإرادة في جعل النقابة الحالية صورة من صور مديريات الحكومة ، المادة (١٦) على سبيل المثال ستجعل أفضل الصحفيين العراقيين وأكثرهم لمعاناً واسماً وخبرة يقفون أمام لجنة في نقابة الصحفيين ليستحصلوا تأييداً بخدمتهم مع إن هؤلاء الصحفيين قضوا أعمارهم في العمل الصحفي وبعضهم فاعل في مؤسسات صحفية عالمية ، وهم قد تعمدوا عدم الانتماء إلى النقابة بصورتها الحالية أو صورتها السابقة الممسوخة أيام النظام المباد. ثم جاء الدستور العراقي ليمنح هؤلاء الذين صمدوا وامتنعوا عن الانتماء القسري إلى النقابات (نقابات الحكومة آنذاك) حق الاحتفاظ بممانعتهم وشرّع أن الانتماء إلى النقابات هو أمر طوعي وهو قبل ذلك أمر بديهي في أي نظام يطلق على نفسه وصف "الديمقراطي".

ومع ذلك يأتي القانون الجديد ليفرض على هؤلاء أن يقفوا أمام لجنة في نقابة الصحفيين الحالية ليستعطوا (تأييداً) في أمر مشابه لإهانة المواطن العراقي كل يوم عبر إجباره على إبراز البطاقة التموينية (رمز العار الإداري في الدولة العراقية) كي يثبت أنه صاحب أوراق سليمة أمام الحكومة .

العقلية التي أجبرت المواطن ومازالت تجبره على أن يجلب تأييداً من "المختار" وهو عادة لا يفعل هذا إلا بثمن ، ثم تجبره على إستنساخ ما درج الناس على تسميته تهكماً (الصداميات الأربعة)من اجل أن يثبت وضعه كمواطن ، هي ذات العقلية التي أدخلت في القانون الممرر بضغط من الحكومة في تفاصيل جلب التأييد من النقابة الحالية ،ولذر الرماد في العيون افترضت رقابة ديوان الرقابة المالية .

هل لنا أن نذكر إن هذا الجهاز(ديوان الرقابة المالية) تم تمرير الفساد الجاري الآن في العراق من أمامه، أستعجب هنا كيف سيتمكن هذا الديوان الرقابي من الرقابة على (تأييد تمنحه نقابة) وهو لم يتمكن من الرقابة على كل أجهزة الدولة بدليل الفساد الذي لا يحتاج إلى دليل.

لكن الذات التي كتبت هذا القانون ودعت إلى (انزلاقه)في البرلمان كما حدث في جلسة تمريره لم تتصور أن ولاية النقابة الحالية هي ولاية منقطعة كما لم تحتسب إنها يمكن أن تكون يوماً في صف المعارضة وسيكون هذا القانون سيفاً بالضد منها يمنعها حتى من الوصول إلى المعلومات العامة بداعي الحفاظ على الصالح العالم ،وهي كلمة بلاستيكية متميزة يمكن أن تعني أي شيء وكيف ما اتفق.

ثمة ذات تتعمد إهانة الروح الصحفية كما هي تهين المواطن بالمجان مع كل معاملة أو لنقل "مصيبة "تحدث له مع دوائر الدولة ، المرتشي منها على وجه الخصوص ، هذا ليس كلامنا ، هذا كلام هيئة النزاهة التي تصدر دورياً تقارير بمعدلات تفشّي الرشوة في دوائر الدولة بما يشبه (بورصة) للفساد.

هذا الخيال قصير الأمد الذي حاولت عبره الذات الحكومية التي كتبت القانون أن تبسط هيمنتها على وسائل الإعلام (المعادية) هي نفس الذات التي كتبت (قانون حرية التعبير وحق التظاهر السلمي) المردود من قبل البرلمان والذي يخلو عملياً من أي كلمة للديمقراطية أو وصف حرية التعبير باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الحياة الديمقراطية .

مرة أخرى لفظ (المعادية) ليس افتراضا منا إنما يرد في مشروع قانون جرائم المعلوماتية المقدم إلى البرلمان .

لنتصور قائمة يمكن للحكومة أن تصنفها على أنها (جهات معادية).

عقلية تنصيب "مختار" المحلة الذي يتعاون تقليدياً مع السلطات الأمنية هي التي هيمنت على رأس من كتب مشروع قانون حقوق الصحفيين ،وهي التي جعلت الحكومة تضغط من أجل تمرير قانون يُفترض بداهة أن يكون بخلاف الرغبة الحكومية لأنه (يفترض أيضا) أن يحد من سلطة المنع الحكومية على المعلومات المقدمة للصحفي، لكن الذي حصل هو العكس كما يحدث كل شيء في العراق تقريباً اليوم.

يجب أن يتذكر بعد إقرار هذا القانون من أراد إقراره إن منازلة البحث عن حرية التعبير هي قطار لا يتوقف وإن التصورات التي أفترض أنه سيُصمت ويُسكت عبرها وسائل الإعلام التي تسعى إلى فضح الفساد الحالي والبحث عن الفضيحة (وهذا لا يعيب الإعلام)، يجب أن يتذكر أن هذه المنازلة مستمرة وإن يتذكر أيضاً إن معظم حفلات الفضائح التي جرت في جسد الدولة العراقية كان فيها ضلع مهم هو إعلام غير مسيطر عليه لا من قبل الحكومة ولا من قبل "مختاريتها "الصحفية.

هكذا هي أصول اللعبة الإعلامية في ظل هشاشة الإدارة الحكومية التي تحمل الماء في قربة مليئة بالثقوب وتتصور أن لا أحد يرى الماء منسابا.